صحيفة «أصوات الضحايا» النشرة الإعلامية الأسبوعية لمناصرة ضحايا الحرب في السودان تصدر عن قسم الإعلام بمنظمة مناصرة ضحايا دارفور، وتعد منبرًا إعلاميًا مستقلًا يركز على: القضايا السياسية والاجتماعية الملحة في السودان. مناصرة ضحايا الحرب، خاصة النازحين واللاجئين في دارفور ومناطق النزاع الأخرى. كشف الانتهاكات وتوثيق المعاناة الإنسانية، والسعي نحو العدالة والمساءلة.

صحيفة أصوات الضحايا
Victims' Voices Newspaper
تصدر عن منظمة مناصرة ضحايا دارفور

العدد ٦٣

البريد الإلكتروني: adam.musa@darfurvs.org | info@darfur.org | واتساب: +249927575005 | +256764605862

رئيس التحرير:
آدم موسي اوباما

مدير التحرير:
مختار أحمد

إعداد وتصميم: صدام الدوش

سياسية .. إجتماعية .. ثقافية

اليوم الأربعاء ٧ اكتوبر ٢٠٢٦م _ الموافق ٢٤ ربيع ثاني ١٤٤٨هـ

منظمة مناصرة ضحايا دارفور تدين استهداف شاحنتين لبرنامج الأغذية العالمي في جنوب كردفان

منظمات مجتمع مدني.. ترحب بتمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق في السودان وتطالب مجلس الأمن بحماية المدنيين

مناصرة ضحايا دارفور تنظم ورشة لبناء القدرات حول الآليات القانونية لحقوق الإنسان في معسكر صابرين بالضعين

أعلنت المديرة العامة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سابرينا دالافيور، أن الأمانة الفنية للمنظمة تتابع عن كثب التقارير المتعلقة باستخدام أسلحة كيميائية في السودان

رحبت منظمة مناصرة ضحايا دارفور بقرار مجلس حقوق الإنسان في جنيف تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة بشأن السودان، للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع بحق المدنيين منذ اندلاع الحرب في ١٥ أبريل ٢٠٢٣.

أدانت نقابة الصحفيين السودانيين بشدة ما جرى تداوله على منصات التواصل الاجتماعي من منشور تحريضي يدعو إلى قتل الصحفية رشا عوض، مطالبة بحمايتها ومحاسبة المحرضين.

كلمة العدد ٦٣

آدم موسى اوباما

p يصدر هذا العدد من «أصوات الضحايا» والسودان يشهد تصاعدًا في الانتهاكات التي تطال المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. أثار مقطع فيديو يُظهر، وفقًا لما نُشر، إعدام نحو ٢٣ شخصًا في أم بادر بشمال كردفان إدانات واسعة من منظمات حقوقية ومجموعات مجتمع مدني. كما أُدين استهداف شاحنتين لبرنامج الأغذية العالمي في جنوب كردفان، وهو مؤشر خطير يستدعي آليات عاجلة لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وتتابع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقارير عن استخدام أسلحة كيميائية في السودان، ونطالب بتحقيق مستقل وتعاون جميع الأطراف. وأدانت نقابة الصحفيين التحريض على قتل الأستاذة رشا عوض، وهو ما يستوجب موقفًا أوسع من المنظمات الحقوقية والصحفية.

ورحّبت منظمات المجتمع المدني بتمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق الدولية، باعتبارها فرصة لتوثيق الانتهاكات ودعم المساءلة. إنسانيًا، أطلقت غرفتا طوارئ فتابرنو نداءً عاجلًا لإنقاذ أكثر من ٥١ ألف نازح، وحذرت منظمات من أوضاع مأساوية للنازحين في النيل الأزرق، ووصلت ٢٦٠ أسرة نازحة جديدة إلى طويلة، فيما فاقم شح الأمطار الجوع في أم كدادة.

وعلى صعيد العمل المدني، نظمت منظمة مناصرة ضحايا دارفور ورشة لبناء القدرات في معسكر صابرين بالضعين بمشاركة ٢٥ فاعلًا، وزار وفد المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات المنظمة في كمبالا، وعقد اجتماعًا تشاوريًا مع منظمة إفريقيا العدالة. نجدد التزامنا بنقل أصوات الضحايا وتوثيق ما يتعرضون له.

منظمة مناصرة ضحايا دارفور تدين استهداف شاحنتين لبرنامج الأغذية العالمي في جنوب كردفان

أدانت منظمة مناصرة ضحايا دارفور الهجوم الجوي الذي استهدف، السبت ٣ أكتوبر ٢٠٢٦، شاحنتين تابعتين لبرنامج الأغذية العالمي كانتا تنقلان مساعدات غذائية للمدنيين في ولاية جنوب كردفان. وأسفر الهجوم، وفق ما أعلنه البرنامج، عن مقتل أحد السائقين وإصابة آخر.

وقالت المنظمة في بيان إدانة إن استهداف المركبات الإنسانية لا يمكن اعتباره حادثاً عابراً، بل هو تطور خطير يهدد سلامة العاملين في المجال الإنساني ويعرقل وصول المساعدات المنقذة للحياة، ويفاقم مخاطر الجوع وسوء التغذية والنزوح في دارفور وكردفان. وأكدت أن المدنيين والعاملين الإنسانيين ليسوا طرفاً في النزاع، وأن قوافل الإغاثة تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني

وطالبت المنظمة بفتح تحقيق مستقل وشفاف وعاجل لتحديد المسؤولين ومحاسبتهم، وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني وقوافل الإغاثة وتأمين الطرق، والامتناع الفوري عن استهداف العمل الإنساني، وفتح ممرات آمنة لإيصال الغذاء والدواء والمياه إلى النازحين والمتضررين، وتعزيز الاستجابة الإنسانية العاجلة.

وتقدمت المنظمة بالتعازي لأسرة السائق الذي فقد حياته ولزملائه في برنامج الأغذية العالمي، وتمنت الشفاء العاجل للمصاب، ودعت المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى مضاعفة جهودها لحماية العاملين في الإغاثة وضمان وصول المساعدات

مناصرة ضحايا دارفور تنظم ورشة لبناء القدرات حول الآليات القانونية لحقوق الإنسان في معسكر صابرين بالضعين

نظمت منظمة مناصرة ضحايا دارفور ورشة لبناء القدرات حول الآليات القانونية الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، بمعسكر صابرين للنازحين بمدينة الضعين، ولاية شرق دارفور، بمشاركة ٢٥ مشاركًا ومشاركة من منظمات المجتمع المدني والروابط الشبابية والنسوية والقيادات الأهلية

أقيمت الورشة بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٢٦م، بهدف تعزيز الوعي بالحقوق والحريات الأساسية، ورفع قدرات منظمات المجتمع المدني والشباب والمجموعات النسوية والأهلية في مجال الحقوق، مع التركيز على قضايا العدالة وحقوق النساء والأطفال

وأكدت الورشة أن بناء القدرات يمثل خطوة أساسية لتمكين المجتمع من معرفة حقوقه والمطالبة بها عبر الوسائل القانونية والسلمية

وتناولت إحدى جلسات الورشة مفهوم التقاضي الاستراتيجي ودوره في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وكيفية توظيف المسارات القانونية لإحداث أثر واسع في حماية الحقوق وتعزيز العدالة. كما ناقشت الجلسات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة إلى حماية الأطفال وحقوقهم، وأهمية توفير بيئة آمنة تضمن لهم حقوقهم الأساسية وتحميهم من العنف والاستغلال والانتهاكات

وشهدت الورشة تفاعلًا واسعًا من المشاركين عبر النقاش وطرح الأسئلة والاستفسارات، مما أسهم في إثراء المحتوى التدريبي

وفي ختام الورشة، طالب المشاركون بتنظيم المزيد من الورش التدريبية لرفع قدرات منظمات المجتمع المدني والروابط الشبابية والنسوية والقيادات الأهلية، باعتبارها ركيزة أساسية لنهضة المجتمع

صحيفة أصوات الضحايا
تصدر عن منظمة مناصرة ضحايا دارفور

المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات تزور منظمة مناصرة ضحايا دارفور بكمبالا وتتفقان على تعزيز العمل المشترك

في إطار تنفيذ خطة المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات لتعزيز التنسيق بين مكوناتها وتوسيع شبكة العمل الحقوقي والمجتمعي للسودانيين في دول الجوار، زار وفد المجموعة مقر منظمة مناصرة ضحايا دارفور في العاصمة الأوغندية كمبالا، حيث جرى التشاور مع الأستاذ آدم موسى أوباما، رئيس المنظمة وأحد مكونات المجموعة وشركائها في كمبالا

وتناولت الزيارة التعريف بصورة أوسع بأنشطة المنظمة وخبرتها في مجال تقديم العون والمساعدة الإنسانية للمتأثرين بالحرب، إلى جانب بحث سبل التكامل بين العمل الإنساني والعمل الحقوقي، بما يعزز حماية المدنيين والاستجابة لاحتياجات المتضررين من النزاع

كما ناقش اللقاء آليات تطوير التعاون بين منظمة مناصرة ضحايا دارفور والمجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات، ولا سيما في مجالات المناصرة الحقوقية، والتوعية، والتوثيق، وبناء القدرات، ودعم المبادرات المجتمعية، وإنتاخ المعرفة المرتبطة بتجارب المتأثرين بالحرب

واتفق الجانبان على مشاركة المنظمة في تنظيم وتنفيذ عدد من الفعاليات والبرامج الثقافية والمجتمعية والحقوقية التي تنظمها المجموعة في كمبالا ودول الجوار، بما يسهم في توسيع المشاركة المدنية للسودانيين، وتعزيز التواصل بين المبادرات والمنظمات السودانية، ودعم قيم التعايش والسلام وحماية الحقوق والحريات

وتأتي هذه الخطوة ضمن توجه المجموعة نحو بناء شبكة حقوقية سودانية عابرة للحدود، تقوم على تكامل أدوار المكونات الأعضاء، وتبادل الخبرات، وتنسيق المناصرة، وتعزيز قدرة المجتمع المدني السوداني على الاستجابة لتحديات الحرب وآثارها

اجتماع تشاوري بين المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات ومنظمة إفريقيا العدالة حول الفعاليات الثقافية بكمبالا

في إطار تنفيذ خطة المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات لتعزيز التنسيق بين مكوناتها وتوسيع شبكة العمل الحقوقي والمجتمعي للسودانيين في دول الجوار، زار وفد المجموعة مقر منظمة مناصرة ضحايا دارفور في العاصمة الأوغندية كمبالا، حيث جرى التشاور مع الأستاذ آدم موسى أوباما، رئيس المنظمة وأحد مكونات المجموعة وشركائها في كمبالا

وتناولت الزيارة التعريف بصورة أوسع بأنشطة المنظمة وخبرتها في مجال تقديم العون والمساعدة الإنسانية للمتأثرين بالحرب، إلى جانب بحث سبل التكامل بين العمل الإنساني والعمل الحقوقي، بما يعزز حماية المدنيين والاستجابة لاحتياجات المتضررين من النزاع

كما ناقش اللقاء آليات تطوير التعاون بين منظمة مناصرة ضحايا دارفور والمجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات، ولا سيما في مجالات المناصرة الحقوقية، والتوعية، والتوثيق، وبناء القدرات، ودعم المبادرات المجتمعية، وإنتاخ المعرفة المرتبطة بتجارب المتأثرين بالحرب

واتفق الجانبان على مشاركة المنظمة في تنظيم وتنفيذ عدد من الفعاليات والبرامج الثقافية والمجتمعية والحقوقية التي تنظمها المجموعة في كمبالا ودول الجوار، بما يسهم في توسيع المشاركة المدنية للسودانيين، وتعزيز التواصل بين المبادرات والمنظمات السودانية، ودعم قيم التعايش والسلام وحماية الحقوق والحريات

وتأتي هذه الخطوة ضمن توجه المجموعة نحو بناء شبكة حقوقية سودانية عابرة للحدود، تقوم على تكامل أدوار المكونات الأعضاء، وتبادل الخبرات، وتنسيق المناصرة، وتعزيز قدرة المجتمع المدني السوداني على الاستجابة لتحديات الحرب وآثارها

«نبق للحقوق والتنمية» ترحب بتمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق الدولية بشأن السودان وتدعو إلى حماية الأدلة ومحاسبة المسؤولين

رحبت منظمة نبق للحقوق والتنمية بقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة بشأن السودان، معتبرةً أن القرار يعزز آليات المساءلة الدولية ويحول دون طمس الأدلة أو إفلات المسؤولين عن الانتهاكات من العقاب

وطالبت المنظمة، في بيان لها، بتمكين البعثة من الوصول المستقل إلى جميع المناطق المتضررة، وحماية الشهود والضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان المتعاونين معها، وحفظ الأدلة وتوثيق الانتهاكات بصورة عاجلة ومنهجية، بما يشمل القتل خارج نطاق القانون والعنف الجنسي والتعذيب والاختفاء القسري والتهجير القسري

كما دعت إلى إحالة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة إلى آليات العدالة المختصة، وفرض تدابير مستهدفة ضد المتورطين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وإشراك منظمات المجتمع المدني السودانية والضحايا والناجين في مسارات التوثيق والعدالة

وشددت المنظمة على أن التمديد يجب ألا يبقى قرارًا إجرائيًا، بل خطوة عملية نحو كشف الحقيقة وإنصاف الضحايا، داعيةً المجتمع الدولي إلى توفير الدعم السياسي والفني اللازم للبعثة ومتابعة تنفيذ توصياتها

الأمم المتحدة: ١٩,٥ مليون سوداني يواجهون الجوع الحاد.. وتحذير من «مأساة كبرى»

حذّرت الأمم المتحدة من تحوّل أزمة الجوع في السودان إلى «مأساة كبرى» ما لم يبدأ تحرّك دولي عاجل، مؤكدة أن نحو ١٩,٥ مليون سوداني، أي اثنين من كل خمسة، يعيشون مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي

وجاء التحذير في بيان مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، استناداً إلى أحدث تقرير للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC). وتصف الأمم المتحدة الوضع في السودان بأنه أكبر أزمة جوع في العالم، في ظل حرب دخلت عامها الرابع بين الجيش وقوات الدعم السريع

وأفاد برنامج الأغذية العالمي بأن نحو ٨٢٥ ألف طفل مهددون بسوء التغذية الحاد، وأنه يحتاج بصورة عاجلة إلى ٥٧٩ مليون دولار لمواصلة عملياته داخل السودان حتى أكتوبر، محذراً من أن فجوة التمويل أجبرته على تقليص بعض برامجه

وتشير الأمم المتحدة إلى أن القتال المتجدد والنزوح وتدهور الخدمات وارتفاع أسعار الغذاء والوقود وتعطّل الإنتاج الزراعي، كلها عوامل فاقمت الأزمة. كما قُتل نحو ٨٨٠ مدنياً بهجمات المسيّرات منذ يناير، بحسب المنظمة الدولية

منظمة مناصرة ضحايا دارفور ترحب بتمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق في السودان وتطالب مجلس الأمن بحماية المدنيين

رحبت منظمة مناصرة ضحايا دارفور بقرار مجلس حقوق الإنسان في جنيف تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة بشأن السودان، للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع بحق المدنيين منذ اندلاع الحرب في ١٥ أبريل ٢٠٢٣.

وبحسب بيان المنظمة، اعتمد المجلس القرار بتأييد ٢٨ عضواً، مقابل معارضة ١٠ أعضاء وامتناع ٩ عن التصويت. واعتبرت المنظمة أن القرار يمثل خطوة مهمة نحو كشف الحقيقة وإنصاف الضحايا ومحاسبة الجناة، ويبعث برسالة بأن الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين لن تُطوى دون تحقيق ومساءلة.

وأكدت أن استمرار عمل البعثة ضرورة في ظل اتساع الانتهاكات، ومنها القتل والتهجير القسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي واستهداف المدنيين والبنية التحتية، مشددة على أن العدالة يجب أن تشمل جميع الانتهاكات أياً كانت الجهة المسؤولة، دون انتقائية أو إفلات من العقاب وأعلنت المنظمة استعدادها للتعاون مع البعثة وتزويدها بالمعلومات والشهادات والتوثيقات، مع مراعاة سلامة الضحايا والشهود. ودعت البعثة إلى إيلاء اهتمام خاص بالانتهاكات في دارفور وسائر مناطق النزاع، وتوثيق شهادات الناجين بطرق آمنة، وحفظ الأدلة لدعم المحاسبة مستقبلاً، وإشراك منظمات المجتمع المدني ومجتمعات الضحايا

كما طالبت المنظمة مجلس الأمن الدولي باتخاذ خطوات عاجلة وفعّالة لحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ودعم مسارات المساءلة والعدالة. وأكدت أن السلام المستدام في السودان لا يتحقق دون عدالة واعتراف بحقوق الضحايا

منظمة «البردي» تدعو لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات مع تجديد تفويض بعثة تقصي الحقائق بشأن السودان

دعت منظمة «البردي للسلام والتنمية» إلى حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وذلك بالتزامن مع تجديد تفويض بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة بشأن السودان، مؤكدة أن وجود آلية مستقلة وذات مصداقية لتقصي الحقائق يمثل خطوة حاسمة نحو حماية المدنيين وتعزيز المساءلة ومنع الإفلات من العقاب.

وقالت المنظمة في بيان صدر أمس إنها تتابع عن كثب التطورات المتعلقة بتجديد التفويض، في ظل استمرار الحرب وما نتج عنها من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومعاناة واسعة يتعرض لها المدنيون. وطالبت جميع أطراف النزاع باتخاذ تدابير فورية وفعالة لحماية السكان، ووقف الهجمات التي تستهدف المدنيين والمناطق المأهولة، والالتزام الصارم بمبادئ التمييز والتناسب والاحتياط أثناء العمليات العسكرية، وحماية الأعيان المدنية ومنها المستشفيات والمدارس والأسواق ومرافق المياه.

وشددت المنظمة على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وسريعة ومستدامة إلى جميع المحتاجين، بغض النظر عن مواقعهم أو الجهة المسيطرة على مناطقهم، مع حماية العاملين في المجال الإنساني وتأمين الممرات وطرق الإغاثة. كما أكدت أهمية أن تؤدي البعثة عملها بشفافية واستقلالية، وأن تواصل جمع الأدلة والتحقق من الادعاءات، وتحفظها وتتيحها للجهات المختصة بما يمهد الطريق للمساءلة والعدالة للضحايا.

ودعا البيان إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين المحليين ومنظمات المجتمع المدني، الذين يواصلون توثيق الانتهاكات ودعم المجتمعات المتضررة، وأدان أي أعمال انتقامية أو تهديد أو مضايقة تستهدفهم بسبب عملهم.

وحثّت المنظمة المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية على تكثيف الجهود الدبلوماسية للضغط على أطراف القتال من أجل وقف فوري للأعمال العدائية والانخراط الجاد في مفاوضات تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سلمية شاملة ومستدامة. ودعت كذلك إلى تجاوز إدارة الأزمة الإنسانية نحو معالجة جذور الحرب ودعم عملية سياسية سودانية تقود إلى سلام مستدام

وأعربت المنظمة عن تضامنها الكامل مع ضحايا الحرب، من أسر القتلى والجرحى والمفقودين والنازحين واللاجئين، مشددة على أن كرامتهم وحقهم في الحماية والعدالة والتعويض يجب أن تكون جزءاً أصيلاً من أي عملية سلام ومساءلة. وأكدت التزامها بمواصلة التنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين لدعم جهود التوثيق وإسماع أصوات المتضررين، معتبرة أن السلام حق أصيل للشعب السوداني، وأن حماية المدنيين مسؤولية مشتركة تتطلب إرادة سياسية حقيقية وتحركاً دولياً عاجلاً

نقابة الصحفيين السودانيين تدين التحريض على قتل الصحفية رشا عوض وتطالب بحمايتها ومحاسبة المحرضين

أدانت نقابة الصحفيين السودانيين بشدة ما جرى تداوله على منصات التواصل الاجتماعي من منشور تحريضي يدعو إلى قتل الصحفية رشا عوض، مطالبة بحمايتها ومحاسبة المحرضين

وقالت النقابة في بيان صدر أمس إنها تابعت بقلق بالغ واستنكار المنشور الذي تضمن، بحسب البيان، عبارات كراهية وتحقير وتهديداً مباشراً على خلفية آراء الصحفية ومواقفها.

وأكدت أن حرية الرأي والتعبير حق مكفول للجميع، لكن الاختلاف الفكري أو السياسي مع أي صحفي أو صحفية لا يبرر الدعوة إلى العنف أو القتل، مشددة على أن التحريض على القتل ليس رأياً ولا نقداً، بل جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي السوداني والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان

وحذرت النقابة من أن هذا التحريض يفتح الباب أمام انتهاكات جسيمة في بيئة يسودها خطاب الكراهية والاستقطاب الحاد، ما يجعل الاستجابة للتحريض أمراً محتملاً ويهدد سلامة الصحفيين والسلم الأهلي.

وطالبت النقابة السلطات المختصة بفتح تحقيق فوري وجاد في المنشورات التحريضية، وتحديد هوية المحرضين واتخاذ إجراءات قانونية حازمة بحقهم، والتعامل بجدية مع كل دعوات التحريض وخطاب الكراهية ومنع الإفلات من العقاب.

كما دعت القوى السياسية والمهنية والشخصيات العامة إلى إدانة هذه الحملات ونبذ العنف والتحريض، وطالبت شركات منصات التواصل الاجتماعي بإزالة المحتوى التحريضي والتعاون مع الجهات المختصة.

وجددت النقابة تضامنها الكامل مع الصحفية رشا عوض، معتبرة أن أي استهداف لها هو استهداف لكل الصحفيين ولحرية التعبير، وأن حماية الصحفيين ليست ترفاً بل شرط أساسي لأي انتقال ديمقراطي سلمي.

جمعية اليتيم تتهم مدير مكتب منظمة الدعوة الإسلامية في أوغندا بتجاوزات مالية تتجاوز مليون دولار

قال مدير جمعية اليتيم في أوغندا، إسماعيل مصطفى، إنه تقدم بشكوى أمام المحكمة العليا الأوغندية ضد مدير مكتب منظمة الدعوة الإسلامية في أوغندا، عمر الجاز، يتهمه فيها بتجاوزات مالية تزيد على مليون دولار، تتعلق بأموال مخصصة لكفالة أكثر من ٢٠٠٠ طالب يتيم وسداد رسومهم الدراسية في المدارس الأوغندية

وبحسب مصطفى، تعود القضية إلى مذكرة تفاهم أبرمتها الجمعية مع مكتب المنظمة خلال فترة إدارة جلال وهبي، نصّت على كفالة الطلاب الأيتام وسداد رسومهم بالتنسيق مع إدارات المدارس. وأضاف في تصريحات صحفية يوم الاثنين أن الجاز، بعد توليه إدارة المكتب، تراجع عن الالتزامات الواردة في المذكرة، ما أدى إلى تعثر سداد الرسوم ووضع عدد من الأيتام في ظروف تعليمية صعبة.

وأوضح أنه لجأ أولاً إلى الشرطة الأوغندية للتوسط، لكن الجاز لم يستجب، بحسب قوله، فتوجه إلى المحكمة العليا. وقال إن المحكمة أصدرت قراراً بإغلاق حساب المنظمة في كمبالا، ثم ألزمت الجاز لاحقاً بتوقيع مذكرة تفاهم جديدة تتضمن سداد رسوم الطلاب

وذكر مصطفى أنه أبلغ الحكومة القطرية بتطورات القضية عبر السفير القطري في نيروبي حينها، وأن الحكومة الأوغندية تدخلت كذلك. وأضاف أن قطر أرسلت، عبر مكتب المنظمة فيها، أموالاً لتغطية الرسوم، لكنها، بحسب روايته، حُوّلت أولاً إلى الخرطوم قبل أن يُرسل جزء منها إلى أوغندا.

وأكد مدير الجمعية أن الرسوم لم تُسدّد بالكامل حتى الآن، وأن الأزمة لا تزال قائمة ويتواصل معها معاناة الطلاب المشمولين بالكفالة

مؤتمر الكنابي في اليوم العالمي للمعلم: التهميش التعليمي يحرم أطفال الكنابي من حقهم في التعليم

تقدم مؤتمر الكنابي، بمناسبة اليوم العالمي للمعلم، بالتحية للمعلمين والمعلمات في السودان، وقال في بيان إن أطفال الكنابي يواجهون منذ سنوات تهميشاً تعليمياً يتمثل في ضعف البنية التحتية ونقص المدارس والمعلمين وغياب البيئة التعليمية الملائمة، إضافة إلى الفقر والنزوح، وإن الحرب عمّقت هذه الأزمة.

وأكد المؤتمر أن التعليم حق أساسي لكل طفل سوداني وليس امتيازاً مرتبطاً بمكان السكن أو الانتماء المجتمعي، وأن المعلمين العاملين في مناطق الكنابي يتحملون أعباءً كبيرة في ظل ضعف الإمكانات وعدم استقرار المدارس

وطالب بإنهاء التهميش التعليمي وضمان المساواة في توزيع المدارس والمعلمين، وإجراء حصر شامل لأوضاع التعليم وعدد الأطفال خارج المدارس، وتأهيل المدارس وتوفير المياه والصرف الصحي، وتوفير معلمين مؤهلين مع ضمان أجورهم وحقوقهم، وإعادة الأطفال المحرومين من التعليم عبر برامج التعليم الطارئ، وإشراك أبناء الكنابي في التخطيط التعليمي، ودعوة المنظمات الوطنية والدولية لإعطاء أزمة التعليم في الكنابي أولوية

وختم المؤتمر بأن حرمان طفل من التعليم اليوم يعني حرمان المجتمع من فرصة النهوض غداً.

الحقوقية نفيسة حجر: السودانيون في مصر يواجهون اعتقالات وترحيلاً قسرياً وابتزازاً مالياً

قالت الحقوقية السودانية نفيسة حجر إن اللاجئين السودانيين في مصر يتعرضون لحملات توقيف وترحيل قسري، حتى بين حاملي الإقامة وبطاقات المفوضية، وإنهم يضطرون لدفع مبالغ مالية لإنجاز إجراءاتهم. جاء ذلك في حوار مباشر على قناة «ومضة ضوء من خيرالله» بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٦.

وأوضحت حجر، وهي نائب رئيس هيئة محامي دارفور، أنها وصلت القاهرة في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣ وغادرتها إلى كمبالا في ٣ مارس ٢٠٢٥، وكانت مسجلة لدى مفوضية اللاجئين. ووصفت التعامل الشعبي المصري مع السودانيين بأنه كان جيداً في العام الأول، وفرّقت بين الشعب المصري والسلطات. وقالت إن المضايقات ظهرت بعد ذلك، وإن السلطات صارت تمارس على السودانيين الضغط الذي يمارس على المصريين أنفسهم

وروت حجر حالات قالت إنها شاهدتها أو عرفتها، منها محامية سودانية تحمل إقامة وبطاقة المفوضية جرى توقيفها في محطة القطار وترحيلها إلى السودان وأطفالها الأربعة في مصر. وذكرت أيضاً سيدة تبيع أمام السفارة السودانية، قالت إنه جرى توقيفها مع ثلاث سيدات إحداهن عمرها ٧٥ عاماً، وترحيلهن، بينما بقي طفلها من ذوي الإعاقة وحيداً في الشقة، وتوفي بحسب روايتها قبل أن تعلم والدته. وقالت إن السيدة المسنة أصيبت بفشل كلوي بسبب المياه التي شربتها أثناء الحجز

وقالت حجر إن الموقوفين لا يُبلّغون بتهم، وإنه يُسألون عن الإقامة فقط. وذكرت أن المفوضية تمنح مواعيد بعيدة تصل إلى ٢٠٢٨، وأن بعض السودانيين يدفعون ٢٥ دولاراً لتسريع الإجراءات أو ٧٥ دولاراً عبر شركة وسيطة، واعتبرت ذلك «فساداً ممنهجاً»

وأضافت أن الترحيل القسري وحملات الملاحقة دفعت أعداداً من السودانيين إلى الهجرة عبر ليبيا والبحر المتوسط نحو أوروبا. وقدّرت عدد السودانيين الذين دخلوا مصر بين مليونين وخمسة ملايين، مشيرة إلى أنه تقدير شخصي وليس إحصائية رسمية

شح الأمطار يفاقم الجوع في محلية أم كدادة بشمال دارفور

تتفاقم الأوضاع الإنسانية في محلية أم كدادة بولاية شمال دارفور مع استمرار شح الأمطار للعام الثاني على التوالي، بحسب مجلس تنسيق غرف طوارئ المحلية. وقال المجلس إن معدل الهطول ظل دون المستويات الطبيعية خلال العامين الماضيين، وإن مؤشرات الموسم الحالي لا تزال مقلقة

وأوضح المجلس أن الأمطار غير الكافية أدت إلى جفاف المحاصيل وفشلها وتقلص المساحات المزروعة، خاصة «الجبراكة»، وهي المزارع الصغيرة المجاورة للمنازل. وأشار إلى أن نحو ٩٠٪ من سكان المحلية، البالغ عددهم حوالي ٢٤٤ ألف نسمة، يعتمدون على الزراعة والرعي والتجارة

وبحسب المجلس، يواجه أكثر من ٨٤٪ من السكان صعوبة في الحصول على غذاء كافٍ، وقد قلّصت أسر كثيرة عدد وجباتها، وبدأ بعضها ببيع أصوله الإنتاجية لتأمين الطعام. وأضاف أن الإقبال على مراكز التغذية زاد، وسُجلت حالات سوء تغذية حاد بين الأطفال والحوامل والمرضعات، إضافة إلى وفيات مرتبطة بالجوع والأمراض

وفي ملف المياه، أفاد المجلس بأن سعر برميل المياه ارتفع في بعض المناطق من ٥,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ جنيه سوداني، وأن جلب جركانتين (نحو ٣٨ لتراً) قد يستغرق من ثلاث إلى أربع ساعات، فيما يقع العبء الأكبر على الأطفال، وخاصة الفتيات

وأشار المجلس إلى أن ١٨ فقط من أصل ٢٦ مركزاً صحياً تعمل حالياً في المحلية، وسط نقص الموارد وارتفاع تكلفة الأدوية وصعوبات النقل، بينما أُغلقت مدارس كثيرة، وترك أطفال الدراسة للعمل ودعم أسرهم

وحدد المجلس أولويات المجتمع في المساعدات الغذائية والنقدية، والمياه، والخدمات الصحية، والتعليم، والحماية، مؤكداً أن الخدمات المتاحة من الجهات الفاعلة، ومنها الهلال الأحمر السوداني ووزارة الصحة، لا تزال دون حجم الاحتياجات

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتابع عن كثب التقارير عن استخدام أسلحة كيميائية في السودان

أعلنت المديرة العامة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سابرينا دالافيور، أن الأمانة الفنية للمنظمة تتابع عن كثب التقارير المتعلقة باستخدام أسلحة كيميائية في السودان، داعية الدول الأطراف إلى تزويد المنظمة بأي معلومات ذات صلة

جاء ذلك في كلمتها الافتتاحية، الثلاثاء، أمام الدورة الثالثة عشرة بعد المئة للمجلس التنفيذي للمنظمة، التي انطلقت في لاهاي وتستمر حتى ٩ أكتوبر. وقالت إن الأمانة الفنية تواصل مراقبة التقارير عن استخدام هذه الأسلحة، بما في ذلك في السودان ومناطق نزاع أخرى، بحسب ما نقلته «سكاي نيوز عربية»

وفي السياق ذاته، أكد الاتحاد الأوروبي في بيان رسمي أن المجلس التنفيذي لا يزال ممسكاً بملف السودان بموجب الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وقال إن على السلطات السودانية معالجة الاتهامات بصورة عاجلة وموضوعية وشفافة، مرحباً بتأكيد الأمانة الفنية أنها تراقب التطورات وأنها مستعدة لتقديم المساعدة وفق الاتفاقية إذا طُلب منها ذلك

من جانبها، شددت جنوب إفريقيا أمام المجلس على ضرورة أن تخضع أي اتهامات من هذا النوع لتحقيق محايد وموضوعي وقائم على الأدلة، ودعت السلطات السودانية إلى مواصلة التحقيق في الاتهامات والتعاون مع الأمانة الفنية في التحقيقات وجمع الأدلة، وصولاً إلى نتائج موضوعية يمكن الاستناد إليها

وبحسب «سكاي نيوز عربية»، فإن استمرار المجلس في التعامل مع الملف يعني أنه لم يُغلق بعد الدفوع التي قدمتها السلطات في بورتسودان سابقاً، وأنه لا يزال ضمن الآليات الرسمية للمنظمة، فيما يتجه الضغط بصورة متزايدة نحو جمع المعلومات والتحقق الفني من الأدلة

تحالف العدالة والمساءلة يرحّب بقرار مجلس حقوق الإنسان بشأن السودان ويطالب بحماية الصحفيين والمدنيين

رحّب تحالف السودان للعدالة والمساءلة (SJAC) باعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً جديداً بشأن السودان، حظي بموافقة ٢٨ دولة عضواً، وجدّد وعزّز تفويض بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة الخاصة بالسودان

وقال التحالف في بيان صدر أمس إن القرار يمثل خطوة أساسية نحو معالجة الانتهاكات الجسيمة والفظائع الجماعية والهجمات الواسعة على المدنيين، التي شهدتها البلاد منذ اندلاع النزاع في ١٥ أبريل ٢٠٢٣. وأشاد باعتراف المجلس بحجم الانتهاكات وخطورتها، ومنها الاستهداف المتعمد للمدنيين، والقتل على أساس إثني، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والاختفاء القسري، والتعذيب، والتجويع، وتدمير البنية التحتية الحيوية

ودعا التحالف الدول الأعضاء إلى دعم البعثة بالموارد المالية والخبرات الفنية والكوادر والمرونة التشغيلية، لتتمكن من توثيق الانتهاكات في جميع أنحاء السودان، واعتماد نهج يضع الناجين في المقام الأول، وحفظ الأدلة للعمليات القضائية المستقبلية، ومنها المحكمة الجنائية الدولية

كما حثّ المجتمع الدولي على إنشاء أدوات حماية أقوى للمدنيين، تشمل تعزيز آليات الرصد والإبلاغ في المناطق عالية الخطورة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان بما في ذلك عبر الحدود، ووضع أطر حماية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وقادة المجتمع، ودعم آليات المساءلة الإقليمية والدولية

وأكد البيان أن القرار خطوة مهمة، لكن أثره الفعلي يتطلب تنفيذاً قوياً وضغطاً سياسياً متواصلاً وإجراءات حماية ملموسة للمدنيين على الأرض، معلناً استعداد التحالف للتعاون مع البعثة وآليات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، لضمان إسماع أصوات الناجين وحفظ الأدلة وتحقيق العدالة دون إبطاء

منظمتان حقوقيتان تطلقان نداءً عاجلًا: عشرات الآلاف من النازحين في النيل الأزرق يواجهون الجوع وانعدام الخدمات

أطلقت منظمة مناصرة ضحايا دارفور ومنظمة الأمل والملاذ للاجئين، الخميس ١ أكتوبر ٢٠٢٦، نداءً إنسانيًا عاجلًا بشأن الأزمة الإنسانية والصحية المتفاقمة في إقليم النيل الأزرق، محذرتين من نقص حاد في الغذاء والمياه والمأوى والخدمات الصحية مع استمرار موجات النزوح

وبحسب إفادات مبادرات مجتمع مدني وشهود عيان ومتطوعين ميدانيين نقلتها المنظمتان، يُقدّر عدد النازحين من محلية قيسان إلى محلية ود الماحي بنحو ٢٥ ألف شخص حتى الأول من أكتوبر، يعيشون في ظروف قاسية ويفتقرون إلى أبسط الاحتياجات.

وأشارت التقديرات الميدانية إلى أن أكثر من ٦٠ ألف شخص في محلية قيسان ومناطق أبو قمي ودندن العزازة ودندن الشيخ وشيرا أبلي ودار الأمان وبابنوسة وأبو عشر بحاجة إلى

مساعدات إنسانية

وفي منطقة بلنق بمحلية الكرمك، أفادت المعلومات الميدانية بوصول نحو ٤٥ ألف نازح من خوار حسن وكرنكرن وبلبونق، غالبيتهم من النساء والأطفال وكبار السن. وذكرت شهادات أن بعضهم اضطر إلى أكل أوراق الأشجار بسبب انعدام الغذاء، في ظل حاجة ملحّة إلى المأوى والمياه الآمنة والرعاية الصحية الأولية، بما يشمل خدمات النساء والفتيات.

وطالبت المنظمتان أطراف الحرب بإعلان هدنة إنسانية عاجلة تتيح وصول المساعدات إلى المدنيين بأمان ودون عوائق، وحماية السكان والعاملين في المجال الإنساني. كما ناشدتا المنظمات المحلية والإقليمية والدولية والجهات المانحة التدخل العاجل لتوفير الغذاء والمياه الآمنة والمأوى والأدوية والخدمات الصحية

المنسقية العامة للنازحين واللاجئين تدين الهجوم على شاحنات الأغذية العالمي وتطالب بتحقيق مستقل

أدانت المنسقية العامة للنازحين واللاجئين في السودان الهجوم الجوي الذي استهدف يوم السبت ٣ أكتوبر ٢٠٢٦ شاحنتين تابعتين لبرنامج الأغذية العالمي، كانتا تنقلان مساعدات غذائية للمدنيين في ولاية جنوب كردفان. وأسفر الهجوم، وفق ما أعلنه البرنامج، عن مقتل أحد السائقين وإصابة آخر

وقالت المنسقية في بيان صحفي إن استهداف المركبات الإنسانية لا يمكن اعتباره حادثاً عابراً، لأنه يفاقم معاناة المدنيين ويهدد شريان المساعدات ويزيد مخاطر الجوع وسوء التغذية والنزوح. وأكدت أن العاملين في المجال الإنساني ليسوا أطرافاً في الحرب، وأن شاحنات الإغاثة تتمتع بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني

وطالبت المنسقية بتحقيق مستقل وشفاف وعاجل لتحديد المسؤولين ومحاسبتهم، وبضمان حماية العاملين في المجال الإنساني وقوافل الإغاثة وتأمين الطرق. كما دعت إلى الامتناع الفوري عن استهداف المنشآت والمركبات والعاملين الإنسانيين، وفتح ممرات آمنة لإيصال الغذاء والدواء والمياه، وتعزيز الاستجابة العاجلة في جنوب كردفان ودارفور وبقية المناطق المتأثرة

وقدمت المنسقية تعازيها لأسرة السائق الذي قُتل ولزملائه في البرنامج، وتمنت الشفاء العاجل للمصاب، ودعت المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى مضاعفة جهودها لحماية العاملين في الإغاثة وضمان وصول المساعدات

وقال المتحدث الرسمي باسم المنسقية، آدم رجال، إن «حماية المدنيين ليست خيارًا، وحماية العمل الإنساني ليست امتيازًا».

على خطى «الترابي وقرنق».. هل "يعيد" تقارب عبدالواحد محمد نور والشعبي "هندسة" المشهد السوداني؟!

مجاهد عبدالله

www.aswatduhaya.net

شهدت الأيام الماضية حدثاً سياسياً لافتاً في الساحة السودانية.. غير أن هذا الحدث مرّ على الكثيرين 'مرور الكرم"! دون أن يحظى بالاهتمام الذي يتناسب مع دلالاته وأبعاده.. فلم تتوقف عنده وسائل الإعلام بالقدر الكافي ولم يحظَ بالنقاش والتحليل من جانب المراقبين والمحللين ولاحتى السياسيين.. رغم أن طبيعة هذه الخطوة والظروف السياسية التي جاءت فيها تجعل منها حدثاً جديراً بالتأمل والقراءة العميقة ولعلّ هذا التجاهل يعود إلى تسارع الأحداث وتزاحمها داخلياً وإقليمياً ودولياً، بحيث أصبحت الساحة السودانية تستقبل كل يوم كماً هائلاً من التطورات والمواقف.. وربما يعود أيضاً إلى حالة الاستقطاب السياسي الحاد التي تجعل بعض الفاعلين وكذلك المراقبين.. يتعاملون مع الأحداث وفقاً لموقعها من حساباتهم السياسية، لا وفقاً لحجمها وتأثيرها المحتمل.. غير أن كل ذلك لا ينبغي أن يحول دون التوقف أمام' التحولات' الكبرى في مواقف القوى السياسية خصوصاً في مرحلة شديدة التعقيد كالتي تمر بها البلاد.. إذ إن بعض التفاهمات التي تبدو في بدايتها محدودة قد تكون في واقع الأمر مقدمة لتحولات أوسع بكثير

ومن بين هذه التطورات يبرز البيان المشترك الذي صدر في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا يوم ١٤ من الشهر الماضي بين حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الدكتور علي الحاخ وحركة تحرير السودان بقيادة الأستاذ عبدالواحد محمد نور.. وذلك عقب سلسلة من الاجتماعات والنقاشات بين الجانبين انتهت إلى تفاهمات حول عدد من القضايا المطروحة على الساحة السياسية السودانية.

وقد تبدو الخطوة للوهلة الأولى مجرد تفاهم سياسي بين طرفين مختلفين في المرجعيات والرؤى والمواقف.. لكن قراءة خلفيات الطرفين وتاريخ العلاقة بينهما تكشف أن الأمر يتجاوز حدود 'البيان المشترك" ويحمل في داخله دلالات سياسية تستحق التوقف عندها

فأهمية هذا الحدث لا تكمن فقط في ما اتفق عليه الطرفان وإنما في 'كونهما" وصلا إلى هذا الاتفاق رغم المسافة السياسية والفكرية التي كانت تفصل بينهما. فعبدالواحد محمد نور عُرف بمواقفه اليسارية المتشددة والداعية الى 'العلمانية" وبمواقف كذلك واضحة تجاه الإسلاميين.. بينما ينطلق المؤتمر الشعبي من خلفية إسلامية وله بدوره مواقف ورؤى سياسية تجاه اليسار والقوى الداعية للعلمانية.. ومن هنا فإن جلوس الطرفين معاً والدخول في حوار انتهى إلى إصدار بيان مشترك يحمل في ذاته معاني سياسية تتجاوز النص المكتوب إلى ما يمكن أن ينتج عنه لاحقاً.

ولعلّ أقرب تجربة تاريخية يمكن استحضارها لفهم أبعاد هذا التقارب هي مذكرة التفاهم التي وقعها المؤتمر الشعبي بقيادة الراحل الدكتور حسن الترابي والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الراحل الدكتور جون قرنق في فبراير ٢٠٠١ بالعاصمة السويسرية جنيف.. فقد شكلت تلك المذكرة في حينها تحولاً مهماً في مواقف الطرفين كما تركت آثاراً واضحة على المشهد السياسي السوداني برمته

لقد نصت مذكرة التفاهم آنذاك على التعاون في سبيل الوصول إلى «تسوية تاريخية وحل سلمي شامل للمشاكل» في السودان.. كما دعت إلى تصعيد المقاومة الشعبية السلمية من أجل دفع النظام إلى التخلي عن سياساته.. وكانت المذكرة بما تضمنته من مبادئ بمثابة إعلان سياسي يتجاوز مجرد التفاهم بين طرفين إلى محاولة لإعادة تشكيل المشهد السياسي من خلال توافق مواقف قوى كانت حتى وقت قريب تقف على طرفي نقيض

ومن هنا يمكن فهم التشابه بين تجربة الأمس وتفاهمات اليوم.. فالبيان المشترك تحدث عن ان الأزمة السودانية ليست نتاخ ظرف طارئ، وإنما نتيجة إخفاقات وتحولات تاريخية ممتدة في بنية الدولة، وأن تجاوزها يتطلب نقاشاً شجاعاً وواضحاً وشفافاً وصولاً إلى تغيير حقيقي يتجاوز الحلول الجزئية ويفضي إلى تسوية تاريخية تنهي دوامة الحروب بصورة نهائية وتؤسس لدولة المواطنة المتساوية بين جميع السودانيين

وهنا تكمن إحدى أهم نقاط التشابه بين 'التجربتين" إذ إن جوهر الفكرة في الحالتين يقوم على تجاوز المعالجات الجزئية للأزمة السودانية والنظر إليها باعتبارها أزمة دولة وبنية سياسية لا مجرد خلاف بين حكومة ومعارضة أو بين المركز والأطراف

وإذا كان التاريخ لا يعيد نفسه حرفياً فإنه في كثير من الأحيان يقدم إشارات تستحق التأمل.. فالتقارب الذي حدث بين المؤتمر الشعبي والحركة الشعبية في عام ٢٠٠١ فتح الباب أمام تطورات سياسية لاحقة كان من أبرزها انخراط المؤتمر الوطني في مفاوضات مع الحركة الشعبية انتهت في نهاية المطاف إلى اتفاقية السلام الشامل.

وقد أدرك المؤتمر الوطني آنذاك أن استمرار التقارب بين المؤتمر الشعبي والحركة الشعبية يمكن أن يعيد تشكيل المشهد السياسي بصورة تهدد 'سلطته"! وأن نشوء تفاهم واسع بين قوى سياسية متباينة قد يفتح الطريق أمام حوار سياسي شامل يعيد توزيع موازين القوى وبالتالي سحب الشرعية السياسية من تحت قدميه..؟!.

ولذلك فإن ما يجري اليوم يستحق قراءة مختلفة عن القراءة السطحية التي تتعامل معه باعتباره مجرد لقاء أو بيان مشترك.. فالحرب هذه المرة مشتعلة في دارفور وحركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد نور تمثل أحد أبرز الأطراف السياسية والعسكرية المرتبطة بقضية دارفور وفي الوقت نفسه تتحدث الحركة عن الأزمة السودانية باعتبارها أزمة وطنية شاملة، لا قضية إقليمية منفصلة.

والأكثر دلالة أن حركة عبدالواحد ظلت خلال السنوات الماضية على خلاف عميق مع الحكومات السودانية المتعاقبة.. وكانت تتعامل بتحفظ شديد مع مسارات التفاوض وترفض في أوقات' مختلفة' الدخول في مفاوضات مع الحكومات السابقة لعدم اقتناعها بجدية تلك المسارات أو بقدرتها على الوصول إلى حلول حقيقية.. ولذلك فإن انتقالها إلى الجلوس مع المؤتمر الشعبي كحزب سياسي على 'النقيض" معها ثم إصدار بيان مشترك معه يمثل في حد ذاته تطوراً سياسياً لافتاً.

فأن يجلس حزب ذو خلفية إسلامية وله مشروع ورؤية سياسية واضحة، مع حركة ذات مرجعية ومواقف يسارية داعية للعلمانية صراحة.. ويصل الطرفان إلى نقاط تفاهم حول قضايا تتعلق بمستقبل الدولة السودانية فهذا يعني أن مساحة الاتفاق حول القضايا الوطنية قد تكون أوسع من مساحة الخلافات الأيديولوجية والسياسية

وهذه في تقديري إحدى أهم الرسائل التي يحملها هذا التطور.. فالأحزاب والقوى السياسية لا ينبغي أن تظل أسيرة الخصومات التاريخية أو الخلافات الفكرية وإنما يفترض أن تمتلك القدرة على الحوار مع الآخر حتى عندما تكون المسافة بينهما واسعة وأن تبحث عن نقاط الالتقاء عندما يتعلق الأمر بمصير الوطن ومستقبله

غير أن السؤال الأكثر أهمية يبدأ من هنا.. إلى أين يمكن أن يقود هذا التقارب؟.. إن استحضار تجربة المؤتمر الشعبي والحركة الشعبية في عام ٢٠٠١ ليس فقط استدعاء للتاريخ وإنما ايضا هو محاولة لفهم ما يمكن أن ينتج عن مثل هذه التفاهمات عندما تتحول من بيان سياسي إلى مسار حوار مستمر.. فقد أدى التقارب بين الطرفين في ذلك الوقت إلى خطوات لاحقة كان من بينها الاتفاق الذي وقّعه الطرفان في لندن يوم ١٦ فبراير ٢٠٠٢ حول جملة من القضايا واعتُبر حينها تتويجاً لمذكرة التفاهم التي سبق أن وقعها الطرفان قبل عام.

ومن هنا فإن الخطوة المنطقية التالية في المسار الحالي تتمثل في ألا يتوقف التقارب بين المؤتمر الشعبي وحركة تحرير السودان عند حدود البيان المشترك، وإنما أن يتحول إلى حوار مستمر حول «أمهات» القضايا التي تشغل السودانيين.. وأن يبحث الطرفان بصورة أعمق في طبيعة الأزمة وأسبابها وكيفية الوصول إلى تسوية سياسية شاملة ومستدامة.. وفي هذه الحال يكون هذا البيان المشترك بداية لمسار وليس نهايته

وفي هذا السياق فإن المشهد السياسي السوداني قد يكون أمام مرحلة جديدة من إعادة ترتيب الاوراق السياسية وتغيير الاصطفافات الحزبية.. فالتفاهمات التي تنشأ بين قوى كانت متباعدة في السابق يمكن أن تفتح المجال أمام تحالفات وتقاطعات سياسية جديدة..وقد تدفع أطرافاً أخرى إلى إعادة حساباتها ومواقفها، خصوصاً إذا اتسعت دائرة الحوار لتشمل قوى سياسية ومجتمعية أخرى.

والقول بإن ماحدث من تفاهم بين الشعبي والشعبية في العام ٢٠٠١ احدث تغييرا جوهريا في المسار السياسي في السودان وإعاد تشكيل الخارطة السياسية تماما قول 'لايطلق" على عواهنه فالوقائع التاريخية تثبت ذلك..فبعد هذه المذكرة انفض سامر.! التجمع الوطني الديمقراطي الى الابد..وعادت المعارضة الى الداخل.. و'شكلت' كتلة معارضة جديدة وهي قوى الاجماع الوطني التي اصبح المؤتمر الشعبي من مؤسسيها رغم خروجه من السلطة حديثا.. كما انها جعلت الحزب الحاكم "المؤتمر الوطني' يشعر بالخطر ويذهب الى مفاوضات مع الحركة شعبية ولكن من دون 'بصر ولابصيرة"!.. وذلك معناه ان التقارب بين الشعبي والشعبية انذاك.. ساهم مساهمة كبيرة جدا في 'هندسة" المشهد السياسي السوداني وادى الى تغيير المسار السياسي برمته في السودان

وهنا تحديداً تظهر أهمية الخطوة الأخيرة بين المؤتمر الشعبي وحركة تحرير السودان.. فهي لا تكمن فقط في مضمون ما اتفق عليه الطرفان وإنما في احتمال أن تصبح هذه التفاهمات مدخلاً لإعادة 'هندسة" المشهد السياسي السوداني وإعادة التحالفات والاصطفافات القائمة.. وتغيير المجريات في الساحة السودانية كما حدث عقب مذكرة التفاهم بين الشعبي والشعبية

كما أن تشابه الظروف الراهنة من حيث استمرار الحرب وتعقيد الأزمة السياسية مع بعض ملامح المرحلة التي سبقت تفاهمات عام ٢٠٠١ يجعل المقارنة بين التجربتين أمراً مشروعاً وإن كانت الظروف الحالية مختلفة بعض الشيء عن ظروف ذلك الوقت.. فالتدخلات الخارجية أصبحت الان اكثر 'سفورا"!.

فإذا كان تقارب المؤتمر الشعبي مع الحركة الشعبية قد أسهم آنذاك في خلق واقع سياسي جديد.. فإن السؤال المطروح اليوم هو هل يمكن تقارب د.علي الحاخ مع أ.عبدالواحد محمد نور يمكن أن ينتج عنه هو الآخر واقعاً سياسياً جديداً، كما حدث عندما تقارب د.حسن الترابي مع د.جون قرنق في وقت سابق؟!.. وهل يمكن أن يدفع هذا التطور المؤتمر الوطني الذي كان' يدير' السلطة في السابق 'علنا" ولكنه هو ذاته 'يديرها ويحركها" الان 'متخفيا" ومن من وراء حجاب..! إلى إعادة النظر في حساباته والانتقال نحو تفاوض جاد حول تسوية شاملة للأزمة السودانية؟!

إن ما حدث في أديس أبابا في الرابع عشر من سبتمبر الماضي ينبغي ان لايعد تفاهم سياسي 'عادي" في سجل الأحداث السودانية المتلاحقة وإنما يجب ان ينظر اليه كمسار سياسي جديد.. مسار قد تتسع دائرته تدريجياً ويعيد ترتيب التحالفات ويفتح الباب أمام ضغوط سياسية متزايدة.. ربما تقود في نهاية المطاف إلى طاولة تفاوض أوسع تبحث عن حل سياسي شامل للأزمة السودانية

المجتمع المدني: من الأغورا الأثينية إلى لجان المقاومة السودانية..(9)

رحلة عبر ثلاثة آلاف عام من التنظيم الذاتي والصراع على الفضاء العام

الحلقة التاسعة وقبل الأخيرة

آدم راشد

www.aswatduhaya.net

في الحلقة الثامنة، تتبعنا ثورة ديسمبر ٢٠١٨—٢٠١٩ من الشرارة الأولى في الدمازين، إلى سقوط البشير في ١١ أبريل ٢٠١٩، إلى مجزرة فض الاعتصام في ٣ يونيو ٢٠١٩، إلى الاتفاق السياسي في أغسطس ٢٠١٩. رأينا كيف قاد تجمع المهنيين السودانيين الثورة بقيادة جماعية وشرعية شعبية، وكيف شكلت لجان المقاومة نسيج الثورة في الأحياء. لكننا رأينا أيضًا الإخفاقات: الاتفاق السياسي الناقص، والانزلاق إلى المحاصصة، والتشرذم، وعدم تحقيق العدالة الانتقالية. ثم جاء ١٥ أبريل ٢٠٢٣، وانفجرت الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وانهارت مؤسسات الدولة، وتوقفت الخدمات العامة، وتشرد الملايين بين النزوح واللجوء

في هذه اللحظة الحرجة، برز المجتمع المدني كخط دفاع أول عمّا تبقى من تماسك البلاد. هذه الحلقة الأخيرة هي حلقة الاختبار الأقسى، وفيها سنرى كيف حولت لجان المقاومة نفسها إلى غرف استجابة للطوارئ تقدم الخدمات وتنقذ الأرواح، وكيف تحولت منظمات الإغاثة إلى خط الدفاع الأخير في غياب الدولة. لكننا سنقدم أيضًا تقييمًا نقديًا: ما الذي فعله المجتمع المدني؟ وما الذي كان ينبغي أن يفعله ولم يفعله؟ ثم نختم السلسلة بتصور للمستقبل

غرف الطوارئ: من لجان المقاومة إلى خط الدفاع الأخير

عندما اندلعت الحرب في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، لم يكن المجتمع المدني السوداني في أفضل حالاته. كان قد خرج من ثورة ديسمبر منهكًا، ومنقسمًا، وقد فقد جزءًا من استقلاليته بعد انخراطه في المحاصصة. لكنه، رغم ذلك، أثبت أنه القوة الوحيدة القادرة على التكيف مع الانهيار. انهارت مؤسسات الدولة فورًا، واختفت الخدمات العامة بين عشية وضحاها، وتقطعت سلاسل الإمداد، وانسحبت المنظمات الدولية من الخرطوم مع بداية الحرب. وفي هذا الفراغ، لم يبق سوى المجتمع المدني

في هذا السياق، وُلدت غرف الاستجابة للطوارئ لم تكن هذه الغرف شيئًا جديدًا تمامًا؛ فقد نشأت بعضها خلال جائحة كوفيد-١٩، كجزء من لجان المقاومة في الأحياء. لكن الحرب حولتها من مبادرات محدودة إلى شبكة وطنية واسعة اليوم، هناك أكثر من ٧٠٠ غرفة استجابة تعمل في جميع ولايات السودان الثمانية عشر تحشد أكثر من ٢٥٠٠٠ ـ متطوع لمواجهة ما أصبح أسوأ أزمة إنسانية في العالم هذا التوسع لم يكن مركزيا أو mobilizes موجهًا من قيادة واحدة، بل كان تكيفيًا ومتجذرًا في ثقة المجتمعات المحلية

تقوم فلسفة غرف الطوارئ على فكرة بسيطة لكنها قوية— "الأقرب الى الازمة هم الأقدر على الاستجابة لها

في المناطق التي يتعذر على المنظمات الدولية الوصول إليها، بنى متطوعو الغرف خطوط إمداد غير رسمية، وتفاوضوا على مرور آمن عبر خطوط المواجهة، واستخدموا المعرفة المحلية لتحديد الأكثر احتياجًا. هذا نموذج لامركزي بالكامل. القرارات تُتخذ على مستوى الحي من قبل غرف محلية تفهم المخاطر المباشرة. والمساءلة تُفرض عبر القرب الاجتماعي، لا عبر الإجراءات البيروقراطية. وفي سياق انهيار المؤسسات الرسمية، لا تأتي الشرعية من تفويض رسمي، بل من الثقة

يتراوح عمل غرف الاستجابة بين تنسيق عمليات الإجلاء، وتوصيل الطعام والأدوية، وتوفير حقائب الكرامة للنساء والفتيات، ومساحات آمنة للأطفال. كما تقدم المساعدة الطبية والدعم النفسي، وتتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي مناطق كثيرة، تدير الغرف مطابخ مجتمعية وعيادات مجانية، وتحافظ على أنظمة المياه والكهرباء. وفي ديسمبر ٢٠٢٤، حصلت غرف الاستجابة للطوارئ على جائزة تشاتام هاوس ٢٠٢٥ تقديرًا لدورها الإنساني الحيوي، ووُصفت بأنها 'شريان الحياة" الذي يبقي ملايين السودانيين على قيد الحياة في ظل انهيار الدولة. لكن هذا العمل البطولي لم يأتِ دون ثمن. منذ بدء القتال، قُتل أكثر من ١٦١ متطوعًا، وتعرض آخرون للاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري. ظل المتطوعون يعملون بموارد ضئيلة، ومخاطر هائلة، وفضاء مدني متقلص

ما الذي فعله المجتمع المدني وما كان ينبغي أن يفعله؟

لم تقتصر الاستجابة على غرف الطوارئ. فقد تحولت معظم منظمات المجتمع المدني من مشاريع التنمية والتعليم وبناء القدرات إلى ساحات الإغاثة والطوارئ، بصورة قسرية. عملت هذه المنظمات على توفير الغذاء والماء والدواء للملايين، وفي ظل القيود المفروضة على حركة المنظمات الدولية، أصبحت المنظمات المحلية الشريك الأساسي في توصيل المساعدات. ولم يقتصر دور المجتمع المدني على الإغاثة، بل نشط في لفت انتباه المجتمعين الدولي والإقليمي إلى الأزمة السودانية، والضغط من أجل وقف إطلاق النار وإحلال السلام. كما لعبت منظمات حقوق الإنسان دورًا محوريًا في توثيق الانتهاكات، ورصد جرائم الحرب، والدفاع عن الضحايا، والمطالبة بالمساءلة والعدالة الانتقالية. وإلى جانب العمل الإنساني، ظلت غرف الطوارئ بمثابة برلمان غير رسمي في كثير من الأحياء، تراقب أداء السلطات المحلية، وترفض السياسات التي لا تخدم الشعب، وتعبّر عن مطالب المجتمعات وهذا الدور الرقابي، رغم أنه غير رسمي، يشكل نواة لديمقراطية محلية تنبع من القواعد الشعبية، لكن مع كل هذه الإنجازات، لا بد من وقفة نقدية شجاعة

ما الذي فعله المجتمع المدني؟ لقد أنقذ أرواحًا لا حصر لها. في غياب الدولة والمنظمات الدولية، كانت غرف الطوارئ ومنظمات الإغاثة الملاذ الأخير لملايين السودانيين. وحافظ على النسيج الاجتماعي في زمن الحرب والانقسام، إذ كانت غرف الطوارئ فضاءات للتضامن تتجاوز الانتماءات القبلية والجهوية. ووثّق الانتهاكات، وحشد الرأي العام الدولي

وما الذي كان ينبغي أن يفعله ولم يفعله؟ كان ينبغي له أن يحافظ على استقلاليته، وأن يتعلم من أخطاء الماضي، وأن يرفض الانخراط في المحاصصة والمحسوبية. لكن للأسف، استمرت بعض قطاعاته في الاصطفاف خلف هذا الطرف العسكري أو ذاك، مما أضعف مصداقيتها. وكان ينبغي له أن يبني جبهة مدنية موحدة، وأن يتجاوز انقساماته بين المركز والهامش، بين المدني والعسكري، بين من يدعو إلى المقاومة ومن يدعو إلى الحوار. وكان ينبغي له أن يتمسك بالعمل اللاعنفي، وأن يرفض الانخراط في الحملات العسكرية أو تسليح المدنيين. وكان ينبغي له أن ينتقل من العمل الظرفي إلى المؤسسية المستدامة، وأن يبني قدرات مالية وإدارية تضمن استمراريته، بدلًا من الاعتماد على التمويل الخارجي. وكان ينبغي له أن يضع استراتيجية واضحة للعدالة الانتقالية، لا أن ينتظر الاتفاقات السياسية التي قد تتجاهل الضحايا

لماذا أخفق المجتمع المدني في هذه المهام؟ أولًا، الحرب نفسها فالحرب لم تكن مجرد خلفية، بل كانت عاملًا مدمرًا فرض على المجتمع المدني منطق البقاء بدلًا من منطق البناء. في ظل القصف والنزوح والمجاعة، كان من الصعب التفكير في استراتيجيات طويلة المدى. ثانيًا، القمع. فلم يقتصر القمع على طرف واحد، بل فرضت قيود معقدة على عمل منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى التضييق على الفاعلين السياسيين والمدنيين واعتقال المئات، وقد تراجع الفضاء المدني من تصنيف'مغلق'الى'مقموع' في .CIVICUS مؤشر

ثالثًا: أزمة التمويل

فقد أدى تعليق التمويل الأمريكي في يناير ٢٠٢٥ إلى انهيار العديد من المنظمات، واضطرت منظمات أخرى إلى تقليص أنشطتها بشكل كبير

رابعًا: الانقسامات البنيوية

فلم تكن الانقسامات مجرد خلافات سياسية، بل كانت انقسامات بنيوية بين نموذج تقليدي متمركز في العاصمة، ونموذج ناشئ في الهامش. ظل المجتمع المدني التقليدي محتفظًا بقدر كبير من النفوذ، بينما عانى فاعلو الهامش من ضعف التمثيل رغم الكفاءة، بالاضافة الى الانقسام الايدولوجي والاصطفاف

مستقبل الفضاء المدني في السودان

إن الخروج من هذا النفق المظلم يتطلب منا وقفة نقدية شجاعة تعيد الأمور إلى نصابها الصحيح. يجب أن يستعيد المجتمع المدني استقلاليته، وأن يعود إلى حصنه الحصين: الوقوف إلى جانب الشعب، حراسة العدالة، والرقابة على السلطة. لا محاصصة، لا كوتة، لا ارتهان لأي طرف. ويجب أن يتجاوز انقساماته بين المركز والهامش، بين المدني والعسكري، وأن يبني تحالفًا واسعًا للضغط من أجل وقف الحرب وحماية المدنيين والعدالة الانتقالية. ويجب أن يدعم غرف الطوارئ والمبادرات القاعدية، وأن يعزز قدراتها في التخطيط والتنظيم والتمويل، لتصبح بنية تحتية دائمة للمجتمع المدني. ويجب أن ينتقل من العمل الظرفي إلى المؤسسية، وأن يبني قدرات مالية وإدارية تقلل الاعتماد على التمويل الخارجي، وتعزز الاستدامة. ويجب أن يوثق الانتهاكات، وأن يحفظ الذاكرة، وأن يضغط من أجل المحاسبة، لا أن ينتظر الاتفاقات السياسية التي قد تتجاهل الضحايا.

وغرف الاستجابة للطوارئ ليست مجرد استجابة مؤقتة للأزمة. إنها نموذج جديد للمجتمع المدني السوداني: "لامركزي، قاعدي، قائم على الثقة والتضامن. وقد وصفها الباحثون بأنها "أحد أهم التجارب في العمل المدني والسياسي اللاعنفي في الجنوب العالمي المعاصر' وهي لا تتفاعل فقط مع الأحداث، بل تنتج آفاق سياسية بديلة قائمة على المدنية، والسيادة الشعبية، والعدالة الاقتصادية. وإذا تمكنت هذه الغرف من الحفاظ على طابعها المدني، وتجنب الانخراط في الصراع المسلح، فإنها ستصبح نواة لمجتمع مدني جديد، أكثر استقلالية وتجذرًا وقدرة على الصمود

خاتمة الحلقة

أولًا، المجتمع المدني قوة لا تُقهر

رغم القمع، ورغم الحرب، ورغم الانقسامات، ظل المجتمع المدني السوداني قادرًا على التنظيم، والمقاومة، والبناء. لقد أثبت أنه لا يُقضى عليه، بل يتشكل من جديد في كل محنة .

ثانيًا، الاستقلالية هي الحياة

كلما اقترب المجتمع المدني من السلطة، فقد بوصلته، وضعف دوره الرقابي، وخان شعبه. وكلما ابتعد عن السلطة، استعاد شرعيته، وقويت مصداقيته

ثالثًا، الوحدة ضرورة

الانقسامات بين المركز والهامش، بين المدني والعسكري، بين الأحزاب والمستقلين، أضعفت المجتمع المدني، وشتتت جهوده. والوحدة، رغم صعوبتها، هي الطريق الوحيد للتغيير الحقيقي

رابعًا، المرأة في القلب

لا يمكن فهم المجتمع المدني السوداني دون دور المرأة، من الاتحاد النسائي إلى لجان المقاومة، ومن مبادرة لا لقهر النساء إلى غرف الطوارئ. المرأة هي العمود الفقري لهذا الفضاء

خامسًا، الأمل لا يموت

رغم كل شيء، رغم الحرب والدمار والمجاعة، لا يزال هناك ٢٦,٠٠٠ متطوع في غرف الطوارئ، يخاطرون بحياتهم لإنقاذ الآخرين. لا يزال هناك أمل في سودان ديمقراطي، عادل، وسالم

فالمجتمع المدني، في النهاية، ليس مجرد مؤسسات، إنه روح المجتمع و على الحلم، والتنظيم، والمقاومة، والبناء. وحيثما وُجدت هذه الروح، وُجد الأمل. وحيثما وُجد الأمل، وُجد التغيير

والى اللقاء في الحلقة الاخيرة

دد تحت شجرة الهجليج

ايوب محمد عبد الرحمن

www.aswatduhaya.net

لم تكن فاطمة تعرف أن آخر صباح في قريتها سيكون هادئاً إلى ذلك الحد

استيقظت قبل شروق الشمس بقليل، وخرجت من راكوبتها الطينية تحمل جردل الماء. كان الهواء بارداً، وكانت أصوات الديكة تتداخل مع نداء أمها وهي تقول:

«يا فاطمة، لا تتأخري... أخوك الصغير لازم يمشي المدرسة بدري»

كانت القرية صغيرة، تحيط بها مزارع الدخن والسمسم، وفي أطرافها أشجار الهجليج والسنط. اعتادت فاطمة أن ترى النساء في طريقهن إلى البئر، يحملن الجرادل فوق رؤوسهن ويتبادلن الحديث عن المطر والمحصول والأسعار في السوق. لم تكن الحياة سهلة، لكنها كانت حياة يعرفها الجميع: تعب في النهار، ولمة حول النار في المساء، وأطفال يركضون بين البيوت قبل أن يناديهم آباؤهم للعودة

في ذلك الصباح، لم تعد فاطمة إلى البيت بالماء.

وصلت الأصوات أولاً؛ إطلاق نار بعيد، ثم صراخ، ثم هرولة أقدام كثيرة على التراب الجاف. توقفت النساء عند البئر، ونظرن نحو طرف القرية. جاءت امرأة تركض وهي تحمل طفلتها على ظهرها وتصرخ:

«أجروا... الناس دخلوا القرية!»

لم تفهم فاطمة كل شيء، لكنها فهمت الخوف في وجه أمها عندما وجدتها قرب البيت. كانت أمها تجمع ما تستطيع حمله: قطعة قماش، قليل من الدقيق، بطانية قديمة، وبعض الأوراق التي تخص والدهم. أما الأب فلم يكن في البيت؛ كان قد خرج باكراً إلى المزرعة

قالت الأم بصوت مرتجف:

«خذي يد أخوك، وما تتركيه مهما حصل».

ركضوا مع الناس نحو الوادي. لم تأخذ فاطمة لعبتها الصغيرة، ولم تأخذ دفتر المدرسة الذي كانت تكتب فيه أحلامها. لم تغلق أمها باب البيت، ولم تنظر خلفها طويلاً. كانت تعرف أن الوقوف للحظة قد يعني ضياع الأطفال.

عبروا الوادي في خوف، بين نساء يحملن أطفالاً، ورجال يبحثون عن كبار السن، وأطفال يبكون لأنهم لا يعرفون أين آباؤهم. كانت فاطمة تمسك بيد أخيها بقوة حتى احمرّ معصمه.

وكلما تعثر سألها:

«وين أبوي؟»

فتجيبه وهي تحاول ألا تبكي:

«جاي ورانا... أكيد جاي».

لكن الأب لم يأتِ في ذلك اليوم.

طريق بلا نهاية

استمرت الرحلة أياماً. لم تكن الأسرة تعرف إلى أين تذهب، لكنها كانت تتبع الآخرين. في النهار كانوا يسيرون تحت شمس قاسية، وفي الليل ينامون في العراء، قرب الأشجار أو داخل خيام مؤقتة من الأقمشة البالية.

كان الدقيق الذي حملته الأم يكفي لأيام قليلة فقط. تقسمه بحذر، وتطبخ عصيدة خفيفة للأطفال. أما هي فكانت تقول إنها لا تشعر بالجوع، رغم أن وجهها صار شاحباً وعيناها غائرتين

في اليوم الثالث، مرض أخو فاطمة الصغير. ارتفعت حرارته، ولم يكن لديهم دواء ولا ماء نظيف. جلست الأم قربه تحت شجرة هجليج، تمسح جبينه بقطعة قماش مبللة، وتردد بصوت خافت:

«يا رب، احفظ أولادي... يا رب لا تفرقنا أكثر».

في ذلك المكان، بدأت فاطمة تفهم معنى النزوح. لم يكن مجرد الانتقال من قرية إلى مكان آخر. النزوح يعني أن تصبح كل الأشياء التي كانت عادية بعيدة: سريرك، جيرانك، المدرسة، رائحة البيت بعد المطر، صوت أبيك عند المغرب، وحتى الطريق الذي تعرفه إلى البئر

بعد أسبوع تقريباً، وصلوا إلى تجمع كبير للنازحين. كانت الخيام تمتد على مساحة واسعة، بعضها مصنوع من المشمعات، وبعضها من أكياس الحبوب القديمة، وبعضها لا يحمي الناس من حر الشمس ولا برد الليل

قال رجل عند المدخل:

«هنا تقدروا تقعدوا مؤقتاً إلى أن تلقوا ناسكم».

لكن كلمة «مؤقتاً» بقيت معهم سنوات.

خيمة اسمها بيت

في المخيم، حصلت الأسرة على خيمة صغيرة تشاركها مع أسرة أخرى في البداية. لم تكن هناك خصوصية، ولا مساحة كافية للنوم، ولا ماء قريب. كانت فاطمة تستيقظ قبل الفجر لتقف في صف طويل من أجل جردلين من الماء. أحياناً تعود بالماء، وأحياناً ينتهي دورها قبل أن يصل الصف إليها

بدأت أمها تعمل في صنع الخبز وبيعه داخل المخيم. كانت تضعه في صينية معدنية قديمة وتمشي بين الخيام، وتنادي بهدوء:

«العيش جاهز... العيش الساخن».

أما فاطمة، فكانت تساعدها في رعاية إخوتها وجمع الحطب، ثم تعود مرهقة قبل غروب الشمس. لم تعد إلى المدرسة في البداية، لأنها كانت تشعر أن الحياة كلها توقفت، وأن الكتب لا مكان لها وسط الخوف والجوع والبحث عن المفقودين.

مرت الشهور، ولم يصل أي خبر عن الأب.

كانت الأم تسأل كل وافد جديد من منطقتهم:

«شفتوا رجل اسمه عبد الرحمن؟ طويل شوية، في يده علامة حرق قديمة؟» وكانت تعود كل مرة بصمت. لم تقل أمام أطفالها إنه ربما لن يعود، لكنها في الليل كانت تبكي دون صوت حتى لا يسمعها أحد

ذات يوم، وصلت مجموعة من المتطوعين إلى المخيم وافتتحوا فصلاً مؤقتاً للأطفال تحت شجرة كبيرة. قالوا إن التعليم لا يجب أن يتوقف حتى في النزوح. وقفت فاطمة بعيداً تراقب الأطفال وهم يجلسون على الحصير ويحملون ألواحاً ودفاتر بسيطة

نادتها المعلمة:

«تعالي يا بنتي، اسمك شنو؟»

قالت فاطمة بخجل:

«فاطمة».

سألتها المعلمة: «بتقري؟»

أومأت فاطمة برأسها.

فابتسمت المعلمة وقالت: «إذن مكانك هنا. الحرب أخذت منا حاجات كثيرة، لكن ما لازم تأخذ مستقبلنا»

جلست فاطمة في الصف للمرة الأولى منذ تركت قريتها. أمسكت بالقلم، وشعرت أن يدها ترتجف. كتبت اسمها على الورقة ببطء:

فاطمة عبد الرحمن

ثم توقفت طويلاً عند اسم أبيها.

وعد العودة

كبرت فاطمة في المخيم، كما يكبر كثير من الأطفال أسرع مما ينبغي. تعلمت أن تحمل الماء، وأن تهتم بإخوتها، وأن تميز بين صوت الريح وصوت الرصاص، وأن تفهم من وجوه الكبار عندما يكون هناك خبر سيئ.

لكنها تعلمت شيئاً آخر أيضاً: أن الإنسان يمكن أن يفقد بيته، لكنه لا يجب أن يفقد صوته

بعد سنوات، أصبحت فاطمة تساعد في تعليم الأطفال الصغار في الفصل المؤقت نفسه. كانت تحكي لهم عن قريتها: عن المزرعة، والبئر، وشجرة الهجليج الكبيرة، وعن والدها الذي كان يقول لها دائماً إن العلم هو الشيء الوحيد الذي لا يستطيع أحد أن يحرقه أو يسرقه

وفي كل مرة تسألها طفلة صغيرة:

«هل سنرجع بيوتنا يا أستاذة؟»

تأخذ فاطمة نفساً عميقاً، وتنظر إلى الخيام الممتدة أمامها، ثم تقول:

«نحن نستحق أن نرجع. نستحق الأمان، والمدرسة، والماء، وبيتاً لا نخاف فيه. ويمكن الطريق طويل، لكن ما دام عندنا أمل وناس واقفين مع بعض، ما حنضيع».

وفي المساء، حين تهدأ أصوات المخيم، تجلس فاطمة خارج الخيمة وتنظر إلى السماء. لا تزال تتذكر بيتهم القديم، وبابهم المفتوح، وصوت أبيها وهو يناديها عند المغرب.

لكنها لم تعد ترى نفسها فقط كطفلة هربت من النار.

صارت ترى نفسها شاهدة على قصة آلاف الأسر في دارفور: أسر فقدت بيوتها، وأحبتها، وذكرياتها، لكنها ما زالت تحاول أن تبني حياة من جديد، تحت شجرة، داخل خيمة، أو في قلب طفل لم يتوقف عن الحلم بالعودة.

وضع السودان في سلم التطور الإنساني

دكتور اسامة العمري
مؤسس ورئيس منظمة
ابونا ادم الخيرية

www.aswatduhaya.net

طالما أن

السودان ما زال يرزح تحت آثار القبلية والطائفية والعنصرية، وهي مظاهر تنتمي إلى ما قبل اكتمال مفهوم الدولة الوطنية، وطالما أنه لم ينجح بعد في بناء نموذخ اقتصادي يتناسب مع موارده وإمكاناته البشرية والطبيعية، وما زالت الديمقراطية تتعثر، والفساد يجد طريقه إلى مؤسسات الدولة، فإن الحاجة إلى الحكم الراشد تصبح ضرورة ملحة لإنصاف المواطن، وتحقيق العدالة والرفاه، وصون حقوق الإنسان

فما دامت هذه الاختلالات مهيمنة على الحياة العامة، فإن معالجة أزمات السودان ستظل معرضة لأن تكون مؤقتة أو جزئية، وقد تؤدي الحلول التي لا تمس جذور الأزمة إلى إعادة إنتاجها بصورة أكثر تعقيدا، ودفع البلاد إلى أوضاع أشد صعوبة

إن السودان لا يحتاخ إلى معالجة نتائج أزماته فقط، بل إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة في تطوره الإنساني والسياسي والاقتصادي؛ مرحلة يصبح فيها المواطن أساس الدولة وغايتها، ويصبح القانون فوق الجميع، وتتحول السلطة من امتياز إلى مسؤولية، والتنمية من شعار إلى ممارسة، والاختلاف من مصدر للصراع إلى طاقة للبناء

كما أن عدم التماسك الداخلي، وضعف الاستفادة من الموارد الوطنية، وسوء الفهم المتبادل مع المحيط الإقليمي والدولي، كلها عوامل يمكن أن تضعف قدرة السودان على حماية وحدته وتحقيق مصالحه. ولذلك فإن مسؤولية بناء السودان لا تقع على مؤسسة أو فئة بعينها، وإنما تتطلب توظيف جميع الطاقات والموارد والفعاليات في مشروع وطني جامع

فالتماسك الداخلي، والتجانس الوطني القائم على احترام التنوع، والحس الوطني الرفيع، هي من أهم القوى التي تدفع التنمية إلى آفاق جديدة. ومن هنا يبدأ الانتقال من دولة تعالج أزماتها بصورة متكررة إلى دولة قادرة على صناعة مستقبلها، ومن مرحلة الدولة الوطنية المتعثرة إلى الانفتاح الواعي على عالم مترابط، تتحرر فيه الشعوب من السلاسل التي تعيق طاقاتها، وتصبح المعرفة والإنسان والتنمية أدوات حقيقية للارتقاء والتقدم

السودان يملك الموارد والموقع والطاقات البشرية التي تؤهله لمكانة أكبر، لكن بلوغها يتطلب قبل كل شيء بناء الإنسان، وإصلاح الدولة، وترسيخ الحكم الراشد، وإطلاق طاقات المجتمع في مشروع وطني يتجاوز الانقسامات ويضع مصلحة السودان والمواطن فوق كل اعتبا